

"يشرفني أن أبلغكم أن رسالتكم المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢^(٣٤٨) بشأن تعيين السيد سايروس فانس ممثلاً شخصياً لكم لجنوب أفريقيا، قد عرضت على أعضاء المجلس وهم يرحبون بتراركم هذا".

وفي الجلسة ٢١٠٧ المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون: "مسألة جنوب أفريقيا: تقرير الأمين العام بشأن مسألة جنوب أفريقيا (S/24389)"^(٣٤٩).

القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)

المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن مسألة جنوب أفريقيا^(٣٥٠)،

وتصميماً منه على مساعدة شعب جنوب أفريقيا في نضاله المشروع لإقامة مجتمع لا عنصري ديمقراطي،

وإدراكاً منه لتوقعات شعب جنوب أفريقيا في أن تساعد الأمم المتحدة على إزالة جميع العتبات التي تواجه استئناف عملية المفاوضات،

وإذ يضع في اعتباره أوجه القلق المتعلقة بمسألة العنف في جنوب أفريقيا، بما في ذلك مسائل بيوت الطلبة، والأسلحة الخطرة، ودور قوات الأمن وغيرها من التشكيلات المسلحة، والتحقيق في السلوك الإجرامي ومقاضاته، والمظاهرات الجماهيرية، وسلوك الأحزاب السياسية،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً الحاجة إلى تعزيز وتعميد الآليات المحلية التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني^(٣٤٧)، بهدف تعزيز قدرتها على إقامة السلم في الحاضر والمستقبل،

وقد عقد العزم على مساعدة شعب جنوب أفريقيا على وضع حد للعنف الذي يؤدي استمراره إلى تهديد خطير للسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يؤكد في هذا الصدد، أهمية تعاون جميع الأطراف من أجل استئناف عملية التفاوض في أسرع وقت ممكن،

١ - يرحب مع التقدير بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن مسألة جنوب أفريقيا^(٣٥٠)،

٢ - يعرب عن تقديره لجميع الأطراف ذات الصلة في جنوب أفريقيا لما أبدته من تعاون مع ممثل الأمين العام لجنوب أفريقيا؛

٣ - يطلب إلى حكومة جنوب أفريقيا وجميع الأطراف في جنوب أفريقيا التنفيذ العاجل لتوصيات الأمين العام ذات الصلة الواردة في تقريره؛

٤ - يأذن للأمين العام بالقيام، بصورة عاجلة، بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكن من التصدي بشكل فعال لأوجه القلق التي لاحظها في تقريره وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني^(٣٤٧)؛

٥ - يدعو الأمين العام إلى المساعدة في تعزيز الهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني بالتشاور مع الأطراف المعنية؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل ثلاثة أشهر أو أقل في حال الضرورة، عن تنفيذ هذا القرار؛

٧ - يطلب إلى حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب والمنظمات، والهيكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني، التعاون التام مع مراقبي الأمم المتحدة لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة؛

٨ - يدعو المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الإفريقية والكومنولث والاتحاد الأوروبي، أن تنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهيكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني؛

٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر حتى قيام جنوب أفريقيا ديمقراطية لا عنصرية موحدة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣١٠٧

مقران

وفي الجلسة ذاتها، وبعد اعتماد القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٣٥١):

"من المفهوم لدى أعضاء مجلس الأمن أن الأمين العام سيتشاور من وقت لآخر مع المجلس بشأن عدد المراقبين الذين يعتزم وزعهم".

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وبعد مشاورات أجريت في اليوم ذاته، أدلى رئيس مجلس الأمن إلى وسائل الإعلام بالبيان التالي باسم المجلس^(٣٥٢):

"يشجب أعضاء المجلس مقتل ٢٨ متظاهرا وإصابة حوالي ٢٠٠ آخرين بأيدي العناصر الأمنية في جنوب أفريقيا يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وهم يؤكدون من جديد قلقهم البالغ إزاء تصاعد العنف المستمر في جنوب أفريقيا، ويشددون مرة أخرى على مسؤولية سلطات جنوب

إفريقيا عن حفظ القانون والنظام، ويطلبون إليها اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإنهاء العنف وحماية حق جميع سكان جنوب أفريقيا في الانخراط في النشاط السياسي السلمي دون خوف من الترويع أو العنف. وهم يحثون جميع الأطراف في جنوب أفريقيا على التعاون في مكافحة العنف وعلى ضبط النفس إلى أقصى حد للمساعدة على كسر دائرة العنف المتزايد.

"ويشدد أعضاء المجلس على ضرورة وضع حد للعنف وخلق الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات تفضي إلى إقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية اللاعنصرية الموحدة. وهم يلاحظون في هذا الصدد، أن المجلس أذن، في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، للأمين العام بوزع مراقبين للأمم المتحدة بالتنسيق مع الهيكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني^(٣٤٧) لتوفير إطار وقاعدة لإنهاء العنف في هذا البلد. ويرحبون بقرار الأمين العام وزع مجموعة أولى تضم ١٣ من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كجزء من المجموعة الكاملة المؤلفة من ٥٠ مراقبا والمقرر وزعها في غضون شهر واحد.

"ويدعو أعضاء المجلس حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب والمنظمات والهيكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني، إلى التعاون التام مع مراقبي الأمم المتحدة لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة. وهم يكررون دعوتهم لسائر المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة للنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهيكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني تسهيلا لعملية إحلال السلم".